

المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة باستخدام معيار أيزو 26000 للمسئولية الاجتماعية: شركة المدار للاتصالات انموذجاً

اعداد

د. حميدة ميلاد أبورونية
أستاذ مشارك/ الاكاديمية الليبية

د. أسامة عمار كشادة
أستاذ مساعد / جامعة الزاوية

1. المقدمة

إن تكريس الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت وما زالت تطرح على المهتمين وصناع القرار، اذ أصبحت تشكل تحدي استراتيجي أمام الدول والحكومات والمؤسسات. والمؤسسات بمختلف اصنافها وأهدافها تواجه تحديات مع باقي الفاعلين لتحقيق التنمية، والادراك المتزايد بالحاجة إلى سلوك يتسم بالمسئولية الاجتماعية والتي أصبحت مقياساً حاسماً للأداء. اذ ينبغي ان تركز المؤسسة منذ البدء - الى جانب خلق قيمة للمؤسسة - على معالجة القضايا والتأثيرات ذات الأهمية على صحة البيئة والمجتمع لضمان البقاء والاستمرار في مستقبل مستدام للجميع. وتشكل المبادئ والممارسات والمواضيع الجوهرية المذكورة في وثيقة موصفات ايزو 26000 الأساس الخاص بالتطبيق العملي للمسئولة الاجتماعية ومساهمتها بشكل مثمر في التنمية.

وبناء على أحد المحاور المذكورة بالمؤتمر الليبي السابع للعلوم الطبية 2022 والمعني بمقاصد وغايات التنمية المستدامة 2030. سعت هذه الورقة بإجراء عملية التقييم لشركة المدار للاتصالات باعتبارها أحد المؤسسات الداعمة للمؤتمر، من خلال بيان وتحليل كيفية إدماج الشركة للمسئولية الاجتماعية وربطها بأهداف التنمية المستدامة 2030. والسؤال الذي تطرحه الدراسة؛ لأجل تنمية مستدامة هل تم ادماج المسئولية الاجتماعية ضمن شركة المدار؟ في جانبها النظري، تناولت الدراسة كلا من مفهوم المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة عارجاً على مفهوم المسئولية الاجتماعية وأهميته في نمذجة اهداف التنمية المستدامة. أما في جانبها التطبيقي، فقد اعدت الدراسة مجموعة من الأسئلة متضمنة البنود السبعة الرئيسية والفرعية للمسئولية الاجتماعية واجراء لقاءات مع أصحاب المصلحة بشركة المدار. وقد خلُصت الدراسة الى أن المدار هي شركة

رائدة في ليبيا في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتؤدي أداء جيد في العديد من ركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إلا أنه لا تزال هناك بعض الركائز والقضايا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى تحسين وذلك لوجود ارتباك وتشتت في رسم استراتيجية واضحة مبنية على ركائز المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتركز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة أساساً على الرعاية والعمل الخيري؛ إلا أن قبول شركة المدار للاتصالات بإجراء هذه الاستبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية واختبار مدى التزامها بالمبادئ السبعة للمواصفة ايزو 26000 يعد استجابة منها لقياس مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على المجتمع والبيئة وهو دليل الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والحرص على المساهمة في التنمية المستدامة المحلية.

2. المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي. والمؤسسة تسمى أيضاً بالشركة أو المصنع، والتسميات كثيرة وخاصة باللغة الإنجليزية، وكلها تعني شيء واحد وهي الوحدة التي تتولى اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتسويق وغير ذلك من القرارات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وفي حصوله على أقصى ربح ممكن. وقد لا يكون هناك اختلاف بين الوحدة الإنتاجية والوحدة الإدارية أو سواء كانت مؤسسة كبيرة أو صغيرة أو كانت مساهمة أو فردية وسواء كانت مؤسسة حكومية أو تتبع القطاع الخاص وكذلك بغض النظر عن النشاط الاقتصادي التي تقوم به (إسماعيل، 1991). المؤسسة عرفت على أنها جملة من الوسائل تتشكل من مجموعة عناصر تكون مادية ومعنوية تستثمر من طرف مجموعة من الأشخاص، بغرض الوصول إلى إشباع هدف اقتصادي واجتماعي (بن حبيب، 2000: 25).

أذن المؤسسة هي: عبارة عن وحدة اجتماعية إنتاجية لتوليفة من عناصر الانتاج وتوجيه عوائد الإنتاج بغية إنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات مع مؤسسات اقتصادية أخرى بقطاع الاعمال، لخلق قيمة مضافة.

2. 1 مفهوم المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية في دورة الاقتصاد تتبع قطاع الاعمال، والقطاع العائلي يسندھا بالموارد البشرية والموارد المادية لإتمام العملية الإنتاجية، وهي العامل الأساسي المحدد لمستوى المعيشي باعتبارها تساهم في تكوين السلع والخدمات وتوزيع الدخل الذي يمنح القطاع العائلي القدرة على استهلاك السلع والخدمات. وتعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تجمع من الأفراد يقوم باستخدام مجموعة من الوسائل المالية والفكرية؛

بهدف انتاج ونقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تُحددها الإدارة؛ حتى تحقق الأرباح المالية أو المنافع الاجتماعية (بالضيف، 2013). كما عرفت المؤسسة الاقتصادية على أنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي بغرض تحقيق نتيجة ملائمة (بن سعد، 2016). ومن هذه المفاهيم يتضح العناصر الأساسية المكونة للمؤسسة وهي كالتالي:

➤ الموارد المادية: وهي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والطرق والجسور ووسائل النقل والمباني من مدارس ومستشفيات وهذه العناصر تسمى في الاقتصاد بالسلع الرأسمالية أو السلع الاستثمارية؛

➤ الموارد الطبيعية: وهي الأرض وما عليها وما بداخلها وما يحيط بها من أراضي صالحة للزراعة وأنهار وبار ومحيطات ومعادن وغابات على اختلاف اشكالها وأنواعها مما يمكن استخدامه في العملية الانتاجية؛

➤ الموارد البشرية: وهي تلك الموارد المتمثلة في المجهود العضلي والفكري (المعرفة) للعاملين بالمؤسسة، ويتحصل على عائد او اجر نظير مشاركته بالعملية الانتاجية؛

➤ المنظم: وهو المكلف بتسيير أنشطة المؤسسة والتنسيق بين مختلف العناصر بالمؤسسة. اذ يقوم برسم السياسات الاستراتيجية للمؤسسة كتحديد نوع وكمية السلعة او الخدمة التي يرغب في إنتاجها والسعر الذي يجب أن تباع، فهو بذلك إما يجني مكافأة نجاح المشروع أو يتحمل مخاطر فشله وبالتالي لا بد له من أن يحصل على عائد أو دخل معين نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية يطلق عليه عادة الربح العادي؛

➤ الانتاج: وهي ناتج نشاط المؤسسة المتولد من عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية الى سلع وخدمات للقطاع العائلي.

إن المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. والأخير هو دعامة كل اقتصاد وبالتالي دعامة الاقتصاد بالأساس هو المؤسسة.

2.2 وظائف المؤسسة الاقتصادية

إن الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو تحقيق اقصى ربح ممكن من خلال إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية. ولضمان استمرار

نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها يجب تبني نمط تسيير إستراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة؛ وبالتالي يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف لتحقيق هذا الهدف وهي:

1. الوظيفة الإدارية: تقصد بها هيكله المؤسسة، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين مختلف أجزاء وأقسام المؤسسة، وكذلك تحديد العلاقات والقنوات التنظيمية المختلفة، من أجل بلوغ الأهداف المحددة للمؤسسة. ويمكن حصر الوظيفة الإدارية فيما يلي:

أ- التخطيط: يقصد به عملية استشراف المستقبل، والتنبؤ به ووضع السياسات العامة التي يمكن للمؤسسة السير عليها في المستقبل؛

ب- التنظيم: يعني تحديد السلطات ومسؤوليات العاملين، وتصميم الهيكل التنظيمي والتنسيق بين مختلف أجزاء ومصالح المؤسسة المختلفة من أجل تحقيق أهدافها؛

ت- التنسيق: اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج وتنسيق النشاطات؛

ث- الرقابة: هي عملية متابعة تنفيذ السياسات الموضوعة والعمل على تقييمها.

2. الوظيفة المالية: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتم بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات المالية للمؤسسة الاقتصادية؛ من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية وكل ما يتعلق بالتمويل، ومن ثم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخطط وتطويرها باستمرار، من أجل الوصول إلى الأهداف (الكردى، 2010). تتحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة والربحية، فالسيولة تعد مؤشراً يعبر عن مدى احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والتي تنجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من التزامات، أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة، ولفعالية الإدارة المالية في استغلال الأموال المستثمرة في خلق الأرباح ليتوج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة في السوق (UFC, 2017).

3. وظيفة الموارد البشرية: هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وتهتم بصياغة الخطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. يتمثل دور هذه الوظيفة في مساعدة المؤسسة على بلوغ أهدافها وذلك بالمبادرة إلى تقديم الدعم بشأن كافة المجالات الخاصة بالموارد البشرية، والهدف الرئيسي هنا هو التأكد من فاعلية توجهات وقرارات المؤسسة بشأن العاملين والعلاقات بينها وبينهم ويشمل هذا الدور أيضاً تهيئة بيئة تساعد العاملين على أفضل استخدام لقدراتهم مما يحقق

مصالحهم مع مصالح المؤسسة في آن واحد. وهذا يتطلب تدريب لبعض العناصر البشرية من تخصصات وقدرات معينة، وتهيئة هذه العناصر لأنها تساهم بنجاح في إخراج السلع والخدمات بشكل منافس إلى السوق. كما تهتم وظيفة الموارد البشرية بتحقيق الكفاءة في تنظيم العاملين في المؤسسات، وبخلق مناخ تنظيمي يضمن تنمية العلاقات الإنسانية ورفع الروح المعنوية، هذا الاهتمام يعتبر أهم مدخل قادر على ضمان جودة أداء هذه الموارد (بشيخ، 2016).

4. وظيفة التمويل: هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصادية، وتحمل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات. وتشمل دراسة السوق، وظيفة الشراء ووظيفة التخزين. تظهر أهميتها من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج بالكمية المحددة، وفي الأجل المحدد وبأدنى تكلفة، وبجودة عالية ومنافسة. مفهوم التمويل يتميز بالشمولية، ويمكن النظر إليه من زوايا مختلفة، فمفهوم التمويل في المؤسسة التجارية عبارة عن نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتجات من السلع والخدمات التي سوف يعاد بيعها. أما التمويل في المؤسسة الصناعية هو عملية تهدف إلى الحصول على منتجات سواء كانت سلع أو خدمات ضرورية لضمان السير العادي لعملية الإنتاج.
5. الوظيفة الإنتاجية: هو تنفيذ كافة النشاطات التي تساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والعمل ومن ثم المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحدة.
6. الوظيفة التجارية: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية مثل التمويل، والتخزين والتسويق والتبادل وخدمات ما بعد البيع، والبحث عن منافذ التسويق، بالاعتماد على الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدخلات والمخرجات.
7. الوظيفة التسويقية: تقوم المؤسسة بعملية بيع السلع والخدمات، وإن تكون تحت تصرف المستهلك بالموصفات التي ترضيه وفي الوقت والمكان المناسبين وبالقدر المطلوب. لتتمكن من تعظيم الربح أي رفع قيمة التيار النقدي للسلع والخدمات المنتجة، والمعرفة التامة بالسوق، والمتعاملين وقنوات التوزيع والأسعار المنافسة، من خلال تحليل هذه المعطيات تستطيع أن تصنع التنبؤات الصحيحة التي تمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق.

8. وظيفة المحاسبة: وهي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة التي يمكن استخدامها من قبل صناع القرار بالمؤسسة في عملية التقييم واتخاذ القرارات وتوزيع الموارد الاقتصادية على الوحدات بفاعلية وكفاءة. وتكمن أهمية الوظيفة المحاسبية في قياس العمليات المالية والتي يمكن بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الحكم على فاعليات المؤسسة (غير معروف، 2019).

2.3 أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

1.3.2 الأهداف الاقتصادية

هي مجموعة من الأهداف تُقسم إلى الآتي (بالضيف، 2013):

- تحقيق الأرباح: الهدف الأساسي لأي مؤسسة اقتصادية؛ إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها؛ من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.
- تحقيق متطلبات المستهلكين: هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواءً أكانت خدمات أم سلعاً؛ مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.
- عقلنة الإنتاج: هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

1.3.2 الأهداف الاجتماعية

هي مجموعة من الأهداف تقسم إلى الآتي (صخري، 2020):

- تقليص من حجم البطالة؛ وتحسين متواصل لوضع مستوى المعيشة للقوى العاملة (الوضع المالي، ظروف وشروط العمل، المنح، المواصلات، الترقية، العطل، التأهيل؛
- توفير تأمينات ومرافق للعمال، مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد؛ فضلاً عن المرافق العامة مثل الجمعيات الاستهلاكية؛
- توطيد العلاقات المهنية والاجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل؛
- الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي؛

- تأسيس أنماط استهلاك محددة؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم؛
- توفير وسائل ترفيهية وثقافية (المسرح، المكتبات، الرحلات)؛
- تخصيص أوقات للرياضة مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة.

2.4 خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتحصل المؤسسة الاقتصادية من محيطها أي قطاع الافراد على مختلف الموارد التي تحتاج اليها بغية تحقيق عملية الانتاج التي تعود عليها بالربح، وفي ذات السياق عوائد عناصر الإنتاج يجب تقديمها للقوى العاملة في شكل أجور أو منح، والموارد الطبيعية بشكل ريع، والموارد الاقتصادية بشكل أرباح وفوائد. يمكن ان نوجز الخصائص الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، في التالي (بن سعد، 2016) و (بوسعادة، 2020):

1. تتمتع بالاستقلال الإداري والمادي، وذلك من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات، والمسؤوليات والواجبات؛
2. تتميز بقدرتها على الاستمرار والبقاء، وذلك بما يتوفر لها من موارد بشرية ومادية؛
3. تحديد الأهداف التي تسعى إليها، وأساليب مزاولة عملها، علاوة إلى وضوح السياسات والبرامج الخاصة بها؛
4. تقديم دراسات قصد التعرف على احتياجات ورغبات المستهلكين سواء من الناحية الكمية أو حتى النوعية وتقديم الجودة المطلوبة لمختلف المستهلكين؛
5. اللجوء لتكنولوجية المعلومات اذ تمكنها من جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها الى معلومة موثوقة؛
6. تنظيم المسؤوليات واتخاذ القرارات وتفاعلها، والهيكلية بين الوظائف والاقسام الملائمة والفعالة؛
7. قدرتها على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي.

3. المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها وأهدافها

ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة بنظرية اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون "بمستقبلنا المشترك"، التنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة تعمل على: "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة". وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر

عام 1987 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عن 60 تعريف للتنمية المستدامة (عثمان، 2020).

3.1 مفهوم التنمية المستدامة

تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة من مدارس فكرية مختلفة وتم توسيع نطاق استخدامه على نطاق أكبر في مجموعات متنوعة من المجالات التي تتراوح من علماء البيئة لعلماء الاقتصاد لعلماء الأنثروبولوجيا. وتوضح مراجعة الأدبيات أن هناك العديد من الطرق المختلفة لتعريف مصطلح التنمية المستدامة؛ كنظرية، كهدف، وكطموح، يتسع بسرعة اعتماداً على السياق والأسئلة التي يتم تناولها.

التنمية كمفهوم تقليدي هي: التفاعل بين الأنشطة وبين الموارد المتاحة بهدف تحسين نوعية الحياة. وهي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي (أبو النصر، 2017). ويعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر عام 1972 تحت عنوان "وقف التنمية"، نقطة البدء للمفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان، واستهلاك الموارد، والتلوث البيئي، والتكنولوجيا. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي (احمد، 2006).

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للأنماط التنموية التقليدية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هي تشمل الى جانب ذلك أنماط أخرى؛ البيئية والثقافية والمؤسسية، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها المتجددة وغير المتجددة وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية (الهيبي والمهندي، 2008). والتعريف الأكثر تداولاً للتنمية المستدامة هو: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها" (WCED, 1987: 43). وعرفت منظمة الأغذية والزراعة فائو سنة 1989 على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي تلك التنمية التي تحمي الأرض، المياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وملائمة من الناحية الفنية". كذلك تدعو إلى

مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة (الكندري، 2022).

3.2 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة والمجتمع والاقتصاد، فكل من هذه الأبعاد يؤثر ويتأثر بالآخر (مسعودي وآخرون، 2019)، ويحدد التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة الدرجة التي يكون فيها مسار التنمية المستدامة إما؛ "ضعيفاً جداً، ضعيفاً، قوياً، أو قوياً جداً" (Aburounia, 2007).

- الاستدامة الضعيفة للغاية؛ مستمدة في الأصل من عمل الاقتصاديين سولو وهارتويك. وبحثوا مسألة استثمار الريع من الموارد القابلة للاستنفاد في سياق الإنصاف بين الأجيال. ويستند مبدأ الاستدامة الضعيفة جداً أو "نموذج هارتويك - سولو" إلى شرط الالتزام بالحفاظ على رأس المال الاقتصادي سليماً (Solow, 1986). وقد جادل سولو بأن الإنصاف بين الأجيال يتطلب أن يظل نصيب الفرد من الاستهلاك ثابتاً مع مرور الوقت لكل جيل (Hartwick, 1978: 351). وبعبارة أخرى، يجب أن يؤخذ استنفاد الموارد الطبيعية في الاعتبار لدى تقييم النشاط الاقتصادي.

- الاستدامة الضعيفة؛ تعتمد على قيمة إجمالي رأس المال الإجمالي (رأس المال الاقتصادي والطبيعي والاجتماعي). الهدف من ضعف الاستدامة هو الحفاظ على رأس المال الاجتماعي، فيما يتعلق بإجمالي رأس المال. في الواقع، إنه مفهوم أكثر منطقية، لأنه لا يمكن تمييزه وظيفياً عن مهمة الاقتصاديين المتمثلة في تعظيم رأس المال الاقتصادي.

- أما الاستدامة القوية؛ تستند على صيانة المخزون الحالي لرأس المال البيئي. والهدف من الاستدامة القوية هو الحفاظ على الأصول البيئية بمرور الوقت. وسبب تبني هذا الهدف هو أنه لا يمكن إعادة بناء رأس المال الطبيعي بمجرد أن يتم تدميره لأغراض النشاط الاقتصادي. تدمير التنوع البيولوجي على سبيل المثال، هو فقدان رأس المال الطبيعي الذي لا يمكن تعويضه وحتى تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تلف النظام الإيكولوجي الذي لا رجعة فيه.

- الاستدامة القوية جداً؛ تستند إلى مبدأ الحالة الثابتة الذي يتطلب الحد من النطاق البشري والاقتصادي (النمو السكاني الصفري والنمو الاقتصادي الصفري). وهي تدعو إلى صيانة منفصلة لكل مكون من مكونات رأس المال الإيكولوجي، باعتباره نظام ثابت.

3.3 التطور الكرونولوجي لأبعاد التنمية المستدامة

في مطلع الخمسينيات، اعتمد التصور الأولي للتنمية المستدامة تركيزاً إيكولوجياً، يصف تأثير النشاط البشري وإدارة الأراضي، والاستخدام غير الكفوء للطاقة المتجددة والتلوث، لا سيما في البلدان الصناعية المتقدمة. كانت الحجة السائدة هي أن رأس المال البيئي يجب أن يظل سليماً إن أمكن. سنة 1951 صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة، واعتبر هذا التقرير سابقة مهمة في السعي من أجل المواءمة بين الاقتصاد والبيئة. سنة 1972 انعقد مؤتمر البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم، وكان هذا المؤتمر بداية الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث من قبل دول العالم، وقد تم الدعوة من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول التخطيط التنموي بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية. سنة 1981، تم نشر تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، ولأول مرة تم إعطاء تعريف محدد للتنمية المستدامة، حيث تم تعريفها بأنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها".

وينظر إلى رأس المال البيئي على أنه يتكون من نوعين؛ النوع الأول: هو رأس المال الطبيعي المتجدد أو النشاط الذي يحافظ على نفسه بسبب قدرته على استغلال الطاقة الشمسية، أي الزراعة والتي يمكن حصادها لإنتاج سلع. على سبيل المثال؛ الأطعمة والمأكولات والاشباب والتي يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تدفق الخدمات؛ على سبيل المثال؛ إعادة تدوير النفايات، وتنقية المياه والهواء، والحفاظ على التربة وتخزين العناصر الغذائية الأساسية. النوع الثاني: هو رأس المال الطبيعي غير المتجدد أو غير النشط؛ الوقود الأحفوري والموارد المعدنية هي الأمثلة الأكثر شيوعاً. ولا يقدم رأس المال الطبيعي غير المتجدد خدمة بشكل عام حتى يتم استخراجها. يعرف أيضاً رأس المال البيئي على أنه: "مخزون الأصول المقدمة بيئياً، مثل (التربة والغلاف الجوي والغابات والمياه والأراضي) التي توفر تدفقاً للسلع والخدمات المفيدة.

عرفت الاستدامة البيئية على أنها: إمكانية الحفاظ على الأصول البيئية أو على الأقل لا يتم استنزافها. يتم تعريف التنمية البيئية المستدامة أيضاً على أنها: حالة يتم فيها استخدام المجتمع للموارد المتجددة دون تدمير المورد أو السياق البيئي المطلوب. يشير هذا التعريف إلى أن رأس المال البيئي له تأثير مرغوب فيه على رفاهية المجتمع، ولكن لا يجب أن يتآكل لدرجة الإضرار بالرفاهية بين الأجيال. يأخذ مفهوم الاستدامة البيئية

الجزء من المخزون الطبيعي فقط، والذي يتم قياسه على أنه: "رأس مال ينتج عنه تدفق من السلع والخدمات القيمة إلى المستقبل". وبشكل أكثر تحديداً، تشير الاستدامة البيئية لنشاط إنمائي الذي يعترف بحدود الموارد والحاجة إلى الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية (Aburounia, 2007). وقد تم الاعتراف بأن الاستدامة البيئية نشأت من إدراك ظاهرتين رئيسيتين:

1. مخزون الموارد الطبيعية الحالية محدود؛

2. عملية التنمية الاقتصادية تستنزف تلك الموارد الطبيعية.

إن الترابط بين هاتين الظاهرتين يجعل من الضروري موازنة التفاعل بين التنمية والبيئة والتحكم في استعمال الموارد الاقتصادية ورأس المال البيئي، للتمكن من تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة. وبما أن المنهج الكلاسيكي الجديد يحث على استهلاك رأس المال البيئي ويحل محله لصالح الإنسان، وأصبح هذا التفاعل غير المرغوب فيه مساهماً رئيسياً في المشكلة البيئية الحالية، لأن الإطار الكلاسيكي الجديد يعامل الطبيعة على أنها حوض لا نهائي من الموارد المادية (أي المواد الخام والطاقة والتربة والهواء) لاستخدامها لتعظيم الفوائد البشرية. ومع ذلك، من الناحية الاقتصادية، تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على رأس المال الطبيعي كمزود للمدخلات الاقتصادية وكممتص للنواتج الاقتصادية، بما في ذلك النفايات.

أدى هذا التفاعل إلى دمج صريح لبعد رأس المال الاقتصادي في النقاش حول التنمية المستدامة. وامتدت فكرة التنمية المستدامة إلى عالم الاقتصاد، في إشارة لقدرة رأس المال البيئي ورأس المال الاقتصادي على الحفاظ على رفاهية الإنسان أو تحسينها. وأصبحت إدارة رأس المال البيئي وكذلك رأس المال الاقتصادي موضوعاً مشتركاً. على سبيل المثال؛ "يجب أن يكون واضحاً أن رأس المال الاقتصادي لشبكات الصيد والمصافي ومصانع المناشير ومهارات رأس المال البشري لتشغيلها لا تحل محل رأس المال البيئي، وستكون في الواقع بلا قيمة بدون؛ الأماكن الطبيعية للأسماك، والرواسب البترولية، والغابات. أي ان رأس المال البيئي ضروري لتكوين رأس المال الاقتصادي وأن رأس المال البيئي ورأس المال الاقتصادي ليس بدائل، بل هما رأسمال مكمّلان (Ayres et al , 1996).

ويعرف رأس المال الاقتصادي على أنه: أي شيء "عناصر الإنتاج" ينتج عنه تدفق من الخدمات الإنتاجية بمرور الوقت ويخضع للتحكم في عمليات الإنتاج. ويتم تعظيمه عندما يتم توفير جميع الفرص لزيادة كفاءة

الموارد في ظروف التوظيف الكامل. ويعني الأصول المادية التي تستخدم مع العمالة والمدخلات الأخرى للإنتاج السلع (على سبيل المثال، المنازل أو الآلات) والخدمات (على سبيل المثال صيانة المنازل والطرق والأبار المائية والنفطية أو خدمة ما بعد البيع (Aburounia, 2007) .

وبالتالي الاستدامة الاقتصادية: هي الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك الحالي لتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، أو الرفاهية للفرد وللأجيال القادمة. تمثل الاستدامة الاقتصادية لدول الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتاعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. فقد بينت الدراسات إن الدول الصناعية تستهلك 80 % من الطاقة العالمية بينما تستهلك الدول النامية 20 % المتبقية.

وتطور مفهوم التنمية المستدامة عن جذوره البيئية والاقتصادية الى إضافة رأس المال الاجتماعي، ولفت تقرير لجنة بروننت لاند سنة 1987 الانتباه إلى المبدأ الأخلاقي المتمثل في تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية باستخدام نفس الجوانب لتلبية تطلعاتهم، اذ بدأ التأكيد على الدعامة الاجتماعية القوية (التي تسمى بالأخلاقية) القائمة على الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال القادمة. اذ تتطلب معالجة المساواة بين الأجيال توضيحاً لهدف الإنصاف المنشود. الهدف الأساسي من الإنصاف في التنمية هو: خلق بيئة مواتية للناس للحصول على مستوى معيشي لائق، وحياة كريمة وصحية، وللتعليم والمشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم.

راس المال الاجتماعي مبني على الولاء الذي يجمع بين الافراد والجماعات الذين يتقاسمون الهوية المشتركة؛ الآداب، القيم والمعارف، وقواعد الفهم المعرب عنها في العلاقات الشخصية والشعور المشترك بالمسؤولية المدنية. ورأس المال الاجتماعي يمكن الافراد والجماعات من تطوير التطلعات الجماعية او الطموح المشترك ويجعل من المجتمع أكثر ترابط وتلاحم.

وفي سنة 1995، تم انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمدينة كوبنهاجن الدانمركية، ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية بالغة في تحديد البعد الاجتماعي.

الاستدامة الاجتماعية: تعني السعي من أجل تحقيق درجة مقبولة من التماسك الاجتماعي والعدالة والمساواة، وهي نظام يعزز الحالة الاجتماعية داخل المجتمع، وهناك مجموعة من المبادئ التي يتطلب تحقيقها لأجل استدامة اجتماعية منها:

- أ- استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال العدالة في الحصول على الخدمات الاجتماعية سواء في الأرياف أو المدن كالصحة، التعليم، المواصلات، السكن اللائق؛
- ب- المساواة والجودة في الحصول على مخرجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ت- محاربة الفقر وخلق فرص عمل وتوفير عيش كريم للمواطن والعدالة بتوزيع الدخل؛
- ث- الشعور بالمسؤولية والمشاركة بصنع القرار وتحديد الحاجات التي تخدم صالح الجماعة.

وقد تم اضافة البعد الثقافي - والذي في المجلد يأتي مع البعد الاجتماعي - هذا المفهوم المتطور بقوة على جدول الأعمال الدولي، إذ أنشأ بطرس غالي اللجنة العالمية للثقافة والتنمية في عام 1992. وفي عام 1995، نشرت اللجنة تقرير "تنوعنا الإبداعي"، وكان المبدأ الرئيسي للتقرير هو اعتبار الثقافة أساس التنمية الشاملة وكان هدفها إعادة التفكير في عملية التنمية التي تشمل مجموعة من القضايا الجديدة مثل حقوق المرأة والطفل، الاعتراف بالشعوب الأصلية والهوية والدين والحفاظ على التراث الثقافي العالمي، وأصبح مفهوم واسع للرفاهية البشرية كهدف للتنمية ليحل محل التركيز المحدود على النمو الاقتصادي فقط. أعطيت اللجنة العالمية للثقافة والتنمية فيما يتعلق بأهمية رأس المال الثقافي أهمية في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، الذي عقد في ستوكهولم في عام 1998، عندما وافقت الحكومات الممثلة البالغ عددها 149 على جعل المبدأ الثقافي أحد المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة (Aburounia, 2007).

سبتمبر 2000، تم إعلان الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وتتألف من ثمانية أهداف و 21 غاية و 60 مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2010). وفي قمة المناخ عام 2015 اعتمد الدول الأعضاء في الامم المتحدة وثيقة "تحويل عالمنا" جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع أهداف التنمية المستدامة 17 و 196 غاية فرعية (الأمم المتحدة، 2019).

تتميز أهداف التنمية المستدامة 2030 بتوسع نطاقها، لأنها تعالج عناصر مترابطة للتنمية المستدامة، هي النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة (الاسكوا، 2021) كما وردت بالجدول رقم (1).

الجدول رقم: 1 أهداف الألفية الثمانية والأهداف 17 للتنمية المستدامة

الأهداف 17: 2015 - 2030	أهداف الألفية: 2000 - 2015
1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛	1. القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛	2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
3. الصحة الجيدة والرفاه؛	3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛	4. تقليل نسبة وفيات الأطفال؛
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛	5. تحسين صحة الأمهات "الصحة الإنجابية"؛
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛	6. مكافحة فيروسات نقص المناعة مثل الإيدز والملاريا؛
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة بسيطة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛	7. كفاءة الاستدامة البيئية؛
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛	8. إقامة شراكة عالمية لأجل التنمية.
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛	
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛	
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛	
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛	
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛	
15. حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛	
16. السلام والعدل والمؤسسات؛	
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	

ومن التسلسل الزمني لأبعاد التنمية المستدامة يتضح أن مستقبل السياسات العامة للدول معتمد على خطة التنمية المستدامة 2030 كخريطة طريق مشتركة، وأن تضع هذه الاهداف في خططها التنموية الوطنية والاقليمية والعمل على تحقيقها في حدود امكانياتها الاقتصادية. مع الالتزام بأن هذه الأهداف غير قابلة للتجزئة وتغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

3.4 مجالات التنمية المستدامة

- تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها ومجال تطبيقها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولتحقيق ذلك، يتطلب التركيز على ست مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، يمكن تلخيصها بما يلي (الهيبي والمهندي، 2008: ص 15-16) و (الجوري، 2019):
- (أ). احترام البيئة الطبيعية: الذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستنزاف غير المبرر وغير الرشيد للموارد الطبيعية، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية؛
 - (ب). العمل على تحقيق الأمن الغذائي المستدام: من خلال استدامه الموارد الطبيعية واستدامة التنوع الحيوي؛
 - (ت). تعزيز الوعي: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛
 - (ث). ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
 - (ج). تحقيق التوازن بين الابعاد الثلاث للتنمية وأولويات المجتمع: ويتم ذلك عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية في المجتمع بما يكفل النمو الاقتصادي المنشود اجتماعياً وأخلاقياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية فقط وبصورة عادلة ومقبولة.

4. المبحث الثالث: استراتيجية المؤسسة الاقتصادية والسياسات المعنية بالتنمية المستدامة

في ظل العولمة الاقتصادية، دخلت منافسة المؤسسات الدولية إلى مرحلة القدرة التنافسية الحقيقية، حيث تحولت المنافسة من الأدوات الصلبة إلى الأدوات اللينة، بمعنى الانتقال من المنافسة الكمية في التكنولوجيا والمنتجات إلى المنافسة النوعية في المفهوم الإداري والأخلاقي "المسؤولية الاجتماعية" (شيوي وآخرون، 2022). هذه المسؤولية الأخلاقية يراها البعض على أنها: التطبيق العملي لأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها داخل المؤسسة (العايب، 2011). وأصبح الآن إلى جانب الوظائف التي ذكرت سابقاً عن المؤسسة الاقتصادية، لزاماً أن تقدم تقريراً عن مسؤولية المؤسسة، والتي يعكس النشاطات والمساهمات التي قامت بها في خدمة المجتمع وحماية البيئة (جرو، 2011).

ويختلف تفسير وفهم كل مؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة تعني مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع، والبعض يفهمه على أنه الدور الوطني للمؤسسة، في حين يفسره البعض بأنه واجب المؤسسة، وهي مسؤولية اقتصادية تجاه المساهمين، ومسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع ومسؤولية بيئية تجاه الطبيعة (الحوارني، 2011). وكل هذه المفاهيم تصب في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

قسم وانغ تشي يويه، (2003)، مسيرة تنمية المؤسسة إلى ثلاث مراحل: مرحلة كسب المال، مرحلة تكبير الحجم، ومرحلة أداء المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن عدم اهتمام شركة ما بالمسؤولية الاجتماعية سببه هو أن تلك المؤسسة مازالت في المرحلة الأولى (شيوي وآخرون، 2022).

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية؛ بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد (بن ربيعان، 2019)، ومن جانبه حدد البنك الدولي معايير مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع بأنها: الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة وواجباتها تجاه العاملين والبيئة ومساهماتها في التنمية الاجتماعية (شيوي وآخرون، 2022).

ويمكن تلخيص مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، وإن المؤسسة التي تعتمد المسؤولية الاجتماعية في سياساتها العامة هي تلك التي تلامس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (العايب، 2011):

1. المردودية الاقتصادية العالية؛

2. حماية البيئة الطبيعية؛
3. الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع الذي تعيش فيه.

1.4 المعايير والمواصفات القياسية الدولية للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة قضية مهمة بالنسبة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، لدرجة أنه تم نشر دليل خاص للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي للمساعدة في إدراج هذه المبادئ التوجيهية في عدد متزايد من المعايير لمعالجة الاستدامة (ISO26000, 2018). منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- المبادرة العالمية لأعداد التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة GRI: وهي تقارير تتميز بقابليتها للمقارنة والدقة والمصادقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة. ففي عام 1997 أطلقت مبادرة التقارير الدولية تهدف الى تطوير مجموعة من الأدلة الاسترشادية الخاصة بإعداد تقارير التنمية المستدامة (مقدم، 2014). وقد اتخذ كل من العقد العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك المجلس الأوروبي للوزراء والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة. كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 20 بلد تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة (العايب، 2011).

ب- مبادئ سوليفان العالمية GSP: في عام 1999، وبعد مرور أكثر من 20 عاماً على اعتماد مبادئ سوليفان الأصلية التي صدرت 1977، كشف ليون سوليفان والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان النقاب عن "مبادئ سوليفان العالمية GSP". إن الهدف الأساسي لهذه المبادئ هو دعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من قبل المؤسسات (Alexis, 2010)، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وتكافؤ فرص العمل لجميع الشعوب.

ج- في 2008 صدر عن المنظمة الدولية للمحاسبة معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000. وهذه المواصفة تقوم على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية وتهدف إلى خلق معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي للشركات والتزامها تجاه موظفيها، من خلال ضمان الامتثال للمعايير المذكورة فيها وتتطلب وضع إجراءات لضمان التطبيق والتحسين المستمر لهذه المعايير. تقدم هذه المواصفة متطلبات ومنهجية تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل بما في

ذلك عمالة الأطفال والعمل الإجباري والصحة والسلامة المهنية وحرية التجمع وعدم التمييز والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها بغرض الحفاظ على ظروف عمل جيدة وتحسين الظروف القائمة (SAI, 2014).

د- معيار ايزو 26000: صدر عن المنظمة العالمية للمواصفات القياسية في 2010، وهو معيار الوحيد تقريباً من ضمن المعايير الأخرى المعني بالابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. يعرف ISO26000 على انه: عملية شاملة واستباقية لتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية السلبية الفعلية والمحتملة لقرارات المؤسسة وأنشطتها على مدى دورة حياة مشروع أو نشاط تنظيمي، بهدف تجنب الآثار السلبية والتخفيف منها. يساعد هذا المعيار على ابراز الأولويات لمواضيع المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها مهما كانت طبيعة العمل. كما يدعم المؤسسات في التعامل مع جميع القضايا بداية من طريقة ممارسة الأعمال ووصولاً إلى السياسات المعنية بالتنمية المستدامة للمجتمعات. والهدف من هذا المعيار هو توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية وكيفية دمجها مع الحوكمة والسلوك الشفاف والأخلاقي الذي يسهم في التنمية المستدامة. ويستند هذا المعيار على سبع مبادئ أساسية والتي تعتبر كجدور سلوك المسؤولية الاجتماعية هي (ISO and OECD, 2017)،

1. الحوكمة المؤسسية؛
2. حقوق الإنسان؛
3. ممارسات العمل؛
4. البيئة؛
5. ممارسات التشغيل العادلة؛
6. قضايا المستهلك؛
7. والمشاركة المجتمعية والتنمية.

ويتركز مجال ايزو 26000 على الآتي (ايزو 26000، 2010):

- مساعدة المؤسسة في تصميم وبناء استراتيجية مسؤولياتها الاجتماعية؛
- تفعيل المسؤولية المجتمعية والترويج لها؛
- التعرف على الأطراف المعنية والاشتراك معها؛
- تعزيز ثقة ومصداقية التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- التأكيد على نتائج الأداء وتطويره.

وملخصاً لما سبق ذكره، المؤسسة الاقتصادية ينبغي ألا تسعى لتحقيق الأرباح لها ولمساهميها فحسب، بل عليها أن تتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، تلك المسؤولية التي تشمل الأخلاق المهنية، وحقوق العاملين، وحماية البيئة، والمجتمع وهذه سيساهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسة.

5. المبحث الرابع: منهجية الدراسة: معيار ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية: شركة المدار انموذجاً

كما تبين من خلال السرد في هذا البحث ان هدف المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أصبحت المؤسسات في جميع انحاء العالم بالإضافة الى أطرافها المعنية على دراية متزايدة بالحاجة الى سلوك مسؤول مجتمعياً والفائدة الناجمة عنه. وقد صمم معيار ايزو 26000 وبشكل محدد لقياس المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات، وهو اول وثيقة تصدر بشأن المسؤولية الاجتماعية (ايزو، 2010)، وبالتالي ومن خلال هذا القياس سوف نستتبط مدى مساهمة شركة المدار للاتصالات ونشاطها في تحقيق التنمية المستدامة كما هو موضح بجدول رقم (2). ان الغرض من هذه الموصفة هو ان تكون نافعة ومفيدة وقابلة للاستخدام من قبل كافة المؤسسات بالقطاع الخاص والعام. إذا تقدم الارشاد بشأن المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بها وكذلك طرق دمج السلوك المسؤول داخل المؤسسة. والجدير بالذكر هنا، ان المؤسسات الحكومية اذ رغبت الامتثال لهذه المواصفة فهي ليست ملزمة او المقصود منها استبدال او تعديل او تغيير الالتزامات الخاصة بالدولة (ايزو، 2010).

جدول 2: مصفوفة مواصفة ايزو26000 المواضيع الأساسية (7) وبنودها الفرعية (36) مع اهداف 17 للتنمية المستدامة

أصحاب المصلحة المالكون، العاملون، الزبائن، المنافسون، المجهزون، المجتمع، البيئة		
SDGs + ISO26000	القضايا الفرعية	ايزو26000 (المواضيع الجوهرية)
16. السلام والعدل والمؤسسات: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	6.2 (7) مبادئ 1. الشفافية؛ 2. المسألة؛ 3. السلوك الأخلاقي؛ 4. احترام مصالح الأطراف المعنية؛ 5. سيادة القانون 6. حقوق الانسان؛ 7. احترام المعايير الدولية للسلوك	1. الحوكمة المؤسسية هي النظام الذي يحكم اتخاذ وتنفيذ قرارات المنشأة لتحقيق أهدافها، والهدف الرئيسي للمنشأة يكون اثناء ممارسة المسؤولية الاجتماعية هو زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة
1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله 2. القضاء على الجوع 3. الصحة الجيدة والرفاه 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	6.3 (8) قضايا 6.3.3 العناية الواجبة 6.3.4 مواقف الخطر المتعلقة بحقوق الإنسان 6.3.5 تجنب التواطؤ 6.3.6 حل المشاكل (المظالم) 6.3.7 التمييز والفئات الضعيفة 6.3.8 الحقوق المدنية والسياسية 6.3.9 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 6.3.10 المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	2. حقوق الانسان (6.3) هي الحقوق الأساسية لجميع البشر والتي تحق لهم لكونهم بشر. وهناك فئتين رئيسيتين لحقوق الإنسان؛ الفئة الأولى تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة والحريّة، والمساواة أمام القانون وحرية التعبير. الفئة الثانية: تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل هذه الحقوق الحق في العمل والحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الأمن المجتمعي
1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله 2. القضاء على الجوع 3. الصحة الجيدة والرفاه 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	6.4 (5) قضايا 6.4.3 التوظيف وعلاقات العمل 6.4.4 ظروف العمل والحماية المجتمعية 6.4.5 الحوار المجتمعي 6.4.6 الصحة والسلامة في العمل 6.4.7 تنمية وتدريب الكوادر البشرية في مكان العمل	3. الممارسات العمالية (6.4) تشمل ممارسات العمل: توظيف وترقية العمال؛ الإجراءات التأديبية والشكاوى؛ نقل وتغيير مواقع العمال؛ إنهاء علاقة العمل؛ التدريب وتنمية المهارات؛ الصحة والأمان والصحة الصناعية؛ أي سياسة أو ممارسة تؤثر على ظروف العمل خاصة ساعات العمل والرواتب
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة بسيطة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 15. حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	6.5 (4) قضايا 6.5.3 منع التلوث 6.5.4 الاستخدام المستدام للموارد 6.5.5 تكيف وتخفيف التغير المناخي 6.5.6 حماية وإصلاح البيئة الطبيعية	4. البيئة (6.5) ان قرارات وأنشطة المؤسسات دائما يكون لها تأثير على البيئة. هذه التأثيرات قد تكون مرتبطة باستخدام الموارد الحية وغير الحية، وإحداث التلوث والنفايات، الآثار الناتجة لنشاطات المنشأة، والمنتجات والخدمات على البيئة الطبيعية. ولتقليل آثارها البيئية، يجب على المنشآت تبني منهج متكامل يأخذ في اعتباره الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن قرارات وأنشطة المنشأة

16. السلام والعدل والمؤسسات: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	6.6 (5) قضايا 6.6.3 مكافحة الفساد 6.6.4 المشاركة السياسية المسؤولة 6.6.5 المنافسة العادلة 6.6.6 تعزيز المسؤولية المجتمعية في مجال التأثير (سلسلة القيم) 6.6.7 احترام حقوق الملكية	5. ممارسات التشغيل العادلة (6.6) تتعلق بالسلوك الأخلاقي في تعاملات المنشأة مع المنشآت الأخرى والأفراد. ويتضمن ذلك العلاقات بين المنشآت والوكالات الحكومية بالإضافة إلى العلاقة بين المنشآت وشركائهم ومورديهم ومقاوليهم ومنافسيهم والجمعيات التي يكونوا أعضاء فيها
12. ضمان وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة	6.7 (7) قضايا 6.7.3 ممارسات تسويقية ومعلوماتية وتعاقدية عادلة 6.7.4 حماية صحة وسلامة المستهلك 6.7.5 الاستهلاك المستدام 6.7.6 خدمة ودعم المستهلك وحل النزاعات 6.7.7 حماية بيانات المستهلك وخصوصيته 6.7.8 الدخول إلى الخدمات الأساسية 6.7.9 التعليم والتوعية	6. قضايا المستهلك (6.7) إن المؤسسة التي تقدم منتجات أو خدمات للعملاء والمستهلكين لها مسؤوليات تجاه هؤلاء العملاء والمستهلكين
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	6.8 (7) قضايا 6.8.3 المشاركة المجتمعية 6.8.4 التعليم والثقافة 6.8.5 خلق فرص عمل وتنمية المهارات 6.8.6 التطور التكنولوجي 6.8.7 الثروة وزيادة الدخل 6.8.8 الصحة 6.8.9 الاستثمار المجتمعي	7. المشاركة المجتمعية والتنمية (6.8) أن يكون للمنشآت علاقة مع المجتمعات التي تعمل فيها. هذه العلاقة قد تكون على أساس مشاركة المجتمع في المساهمة في تنمية المجتمع. سواء بصورة فردية أو من خلال الجمعيات التي تسعى إلى تعزيز الصالح العام – تساعد على تعزيز دور المجتمع المدني. إن المنشآت التي تشترك بطريقة محترمة مع المجتمع ومؤسساته تعكس وتعزز القيم الديمقراطية والمدنية

المصدر: اعداد الباحثان باستخدام معيار ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية واهداف الـ 17 للتنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة

1.5 نتائج الدراسة: تحليل معيار ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

بشركة المدار

شركة المدار الجديدة هي شركة عامة مملوكة للدولة تعمل في قطاع الاتصالات، تأسست في عام 1995 في طرابلس، ليبيا. وتلتزم باللوائح وتدار وفقاً للقوانين الليبية. كمشغل لشبكة الهواتف المحمولة توفر خدمات المكالمات الصوتية والرسائل القصيرة والانترنت. وحازت الشركة على مكانة بارزة في السوق المحلي نظراً لأنها أول مشغل شبكة هواتف محمولة تعمل في ليبيا، وتتعاكس هذه المكانة كونها توفر الخدمة لأكثر من 5 ملايين مشترك من قطاعات الأفراد والقطاعات العامة والأعمال الخاصة. تسعى الشركة لتبني نهج يكون محوره أصحاب المصلحة والتركيز على تحقيق متطلباتهم وتلبية احتياجاتهم، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها واكتساب ثقتهم في علامتها التجارية. تم إنشاء قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2014 مكون من 6 موظفين في طرابلس و3 موظفين في بنغازي تحت مسؤولية مكتب الإعلام والعلاقات العامة. ويركز القسم على مبادرات القيمة المشتركة ضمن خطط المسؤولية الاجتماعية والمساهمة في تحقيق اهداف الدولية 2030 للتنمية المستدامة داخل الشركة وبالمجتمع. كما يسعى مع باقي فروع الشركة بليبيا الى تطوير الشراكات المجتمعية لتحقيق أفضل مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

1. مبادئ الحوكمة المؤسسية (6.2)

المدار الجديد كشركة مملوكة للدولة، تتبع سياسة رصينة فيما يتعلق بالحوكمة المؤسسية ومن خلال الدراسة تبين أن شركة المدار تسعى إلى تمييز نموذج أعمالها لبناء أصول المسؤولية الاجتماعية. تعمل الشركة على تنمية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية الخاصة بها من خلال برامج مخطط لها للفترة من 2021 إلى 2023 ضمن استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية. اذ تسعى نحو الممارسات المتقدمة لخلق قيمة مشتركة لأصحاب المصلحة ودمجها مع المسؤولية الاجتماعية للشركة، كما نفذت عدة ورش وتدريبات مع جهات متخصصة دولية لفريق المسؤولية الاجتماعية للشركة. وتهدف الى زيادة القدرة المالية لجميع الأقسام في الشركة من خلال محاكاة الممارسات الهيكلية الجديدة للمسؤولية والاستدامة وتغطية جميع جوانب الأنشطة الخضراء والمسؤولية داخل الشركة والبيئة المحيطة بها. وهذه الإجراءات التي تقوم بها شركة المدار الجديد تتلاءم مع الهدف 16 لأهداف التنمية المستدامة؛ السلام والعدل والمؤسسات: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة وعلى جميع المستويات. اما الهدف (17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية

المستدامة، يتبين من خلال متابعة مؤشر البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركة المدار انها تحتاج لمزيد من التحسن وبذل الجهد، والمجال في هذا واسع ويتطور باستمرار لما له من أهمية كبيرة للمجتمع والبيئة.

2. حقوق الانسان (6.3)

كما بالجدول رقم (2)؛ القضايا الفرعية 6.3.3 العناية الواجبة، 6.3.4 مواقف الخطر المتعلقة بحقوق الإنسان، 6.3.5 تجنب التواطؤ، 6.3.6 حل المشاكل (المظالم)، 6.3.7 التمييز والفئات الضعيفة، 6.3.8 الحقوق المدنية والسياسية، 6.3.9 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 6.3.10 المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من المعيار ايزو 26000 تحت الموضوع الأساسي حقوق الانسان (6.3) يشيد بالأهداف التالية للتنمية المستدامة. 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله، 2. القضاء على الجوع، 3. الصحة الجيدة والرفاه، 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

النتيجة: فيما يتعلق بالهدف (5) من اهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ايزو 26000 ينص البند الفرعي 6.3.7 التمييز والفئات الضعيفة، ومن خلال الموضوع الاساسي حقوق الانسان (6.3). نجد المدار الجديد كشركة مملوكة للدولة، تتبع سياسة رصينة فيما يتعلق بحقوق الانسان والامتثال لنصوص المشرع الليبي. تنص التشريعات الليبية في العموم على التساوي بين الذكور والاناث في الحقوق والواجبات إلا فيما يتعلق بطبيعة المرأة كأنثى، أو تحدده الشريعة الإسلامية التي هي القاعدة العريضة للتشريعات الليبية، فعلى سبيل المثال قانون رقم 34 لسنة 1974 يساوي بين الذكور والاناث في الحقوق، وكذلك القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية ينص في مادته الاولى على أن: المواطنين ذكورا واناثا في ليبيا متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم بما في ذلك حق التعليم والعمل وفرص الحصول عليه. والدستور المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي عام 2011 لم يخص النساء بالذكر؛ ولكن تنص المادة 5 منه على أن الليبيين متساوون أمام القانون. فيم يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية ويملكون الفرص ذاتها ويخضعون لواجبات والالتزامات ذاتها بدون أي تمييز بسبب الدين، أو العقيدة، أو اللغة، أو الثروة، أو العرق، أو النسب، أو الآراء السياسية، أو القبلية.

تبين ان الشركة تعطي اهتمام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية؛ كذلك لا يوجد تمييز بين الذكور والاناث بعد الاطلاع على قائمة الموظفين (الهوية، الاسم، تاريخ الميلاد، تاريخ التوظيف، القسم/محطة العمل)؛ وإجراءات الأجور وساعات العمل متساوية بين الذكور والاناث؛ وكذلك مشاركة المرأة في المناصب وفي صنع

القرار داخل الشركة. فعلى سبيل المثال وكما ورد بالصفحة الرسمية لشركة المدار بالفيس بوك، قامت في اليوم العالمي للمرأة 2022 بدعم الاحتفالية الاولى باليوم الوطني للمرأة الليبية في مدينة زوارة بالتعاون مع (وزارة المرأة).

3. الممارسات العمالية (6.4)

كما بالجدول رقم (2)، تشمل القضية الجوهرية الممارسات العمالية (6.4): توظيف وترقية العمال؛ الإجراءات التأديبية والشكاوى؛ نقل وتغيير مواقع العمال؛ إنهاء علاقة العمل؛ التدريب وتنمية المهارات؛ الصحة والأمان والصحة الصناعية؛ أي سياسة أو ممارسة تؤثر على ظروف العمل خاصة ساعات العمل والرواتب. وتشمل القضايا الفرعية: 6.4.3 التوظيف وعلاقات العمل، 6.4.4 ظروف العمل والحماية المجتمعية، 6.4.5 الحوار المجتمعي، 6.4.6 الصحة والسلامة في العمل، 6.4.7 تنمية وتدريب الكوادر البشرية في مكان العمل، تتلاءم هذه القضية بالأهداف التالية للتنمية المستدامة. 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله، 2. القضاء على الجوع، 3. الصحة الجيدة والرفاه، 4. 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

النتيجة: تلتزم إدارة الموارد البشرية بشكل مهني بالنقاط الواردة بالبند (6.4) الخاص بالعمل. فاحترام لوائح العمل، منح المزايا للموظفين، وباقي النقاط كالأجور وساعات العمل والممارسة التأديبية وظروف العمل مفصلة في وثيقة اللوائح الإدارية. بالإضافة الى:

- وجود برامج الرعاية الصحية للموظفين واسر الموظفين؛
- توفير بدل النقل للموظفين (المواصلات)؛
- مكافآت بدل ساعات العمل الإضافي وبدل سفر لإنجاز مهام العمل؛
- توفير بدل علاوة المخاطر؛
- توافر وحدة لخدمات الموظفين؛
- المواقع (برج للشبكة، مركز البيانات، المولدات مع خزانات الوقود، المباني الإدارية، المباني الأخرى) مجهزة بطفائيات الحرائق؛
- إجراء دراسات استقصائية لرضا الموظفين على أساس منتظم، آخرها تم إنجازه في عام 2019؛
- ارسال رسائل قصيرة إلى الموظفين في المناسبات الاجتماعية وغيرها.
- افطار جماعي للموظفين خلال شهر رمضان، بالإضافة الى إطلاق مبادرة "لا تسرع" بشهر رمضان وتقديم وجبات افطار للمارة واشراك فئة ذوي الهمم بهذه المبادرة.

وهذه الاجراءات التي تتبعها شركة المدار تتوافق والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة؛ تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع.

4. البيئة (6.5)

كما بالجدول رقم (2)، تشمل القضية الجوهرية البيئة (6.5): أربعة قضايا فرعية هي: 6.5.3 منع التلوث، 6.5.4 الاستخدام المستدام للموارد، 6.5.5 تكيف وتخفيف التغير المناخي، 6.5.6 حماية وإصلاح البيئة الطبيعية، وتشيد هذه القضية بالأهداف التالية للتنمية المستدامة: 6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة بسيطة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره، 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، 15. حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

النتيجة: في إطار المسؤولية الاجتماعية لشركة المدار الجديد اتجاه المجتمع والبيئة تبين ان هناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها الشركة للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة: الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وكذلك الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة بسيطة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، والهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره، والهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والهدف 15 حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. وفي البنود الفرعية 6.5.3 منع التلوث، 6.5.4 الاستخدام المستدام للموارد، 6.5.5 تكيف وتخفيف التغير المناخي، 6.5.6 حماية وإصلاح البيئة الطبيعية، من ايزو 26000 تحت الموضوع الاساسي البيئة (6.5)، على سبيل المثال:

- قامت شركة المدار بالمشاركة المجتمعية في تنظيف شواطئ البحر الأبيض المتوسط بمدن؛ طرابلس وبنغازي وزوارة؛

- مبادرة المدار الأخضر لزراعة 50 ألف شجرة والتي ستستمر لمدة ثلاث سنوات؛ مازالت شركة المدار الجديد تواصل مبادرة المدار الخضراء؛ في فبراير 2022 قامت بتشجير الغابات والمدارس والحدائق والشوارع العامة بأشجار الصنوبر الحلبي والمثمر والسرول والاشجار المقاومة للتصحر بأنواعها حيث تم توزيع وغرس 8000 شتلة في مدن ومناطق شحات والمرج والقبة والابرق والصفصاف بالتعاون مع

مفوضية الكشفة والمرشدات وجمعية الهلال الأحمر الليبي وطلبة المدارس العامة والمتطوعين من الجمعيات والمنظمات المهتمة بالتشجير؛

- استخدام الطاقة الخضراء (الألواح الشمسية) لتزويد أبراج شبكة المدار؛ تم تجهيز 25 مشروعاً بالطاقة الشمسية وكذلك 200 مشروع قبل عام 2011.

5. قضايا المستهلك (6.7)

إن البنود الفرعية 6.7.3 ممارسات تسويقية ومعلوماتية وتعاقدية عادلة، 6.7.4 حماية صحة وسلامة المستهلك، 6.7.5 الاستهلاك المستدام، 6.7.6 خدمة ودعم المستهلك وحل النزاعات، 6.7.7 حماية بيانات المستهلك وخصوصيته، 6.7.8 الدخول إلى الخدمات الأساسية و 6.7.9 التعليم والتوعية من المعيار ايزو 26000 تحت الموضوع الأساسي قضايا المستهلك (6.7) يشيد بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ضمان وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

النتيجة: عند التواصل مع المستهلكين لشبكة المدار تبين ان الشركة توفر الاتي:

- معلومات بلغة واضحة ومفهومة وشائعة الاستخدام كذلك تتوافر بنقاط البيع وعلى واصل وكرت الاستخدام وفقاً للوائح المعمول بها وهو ما يتوافق مع البند الفرعي 6.7.3؛
- سحابة المدار: التي تقدم للمستهلك حلول رقمية متطورة من خلال بيئة سحابية محلية قابلة للتوسعة بأقل التكاليف، تتميز بأعلى معايير الأمان، وتدار من قبل مختصين محليين، بدعم من شركات عالمية في مجال البنية التحتية الافتراضية وهذا ما يؤكد عليه البند الفرعي 6.7.7 حماية بيانات المستهلك وخصوصيته؛
- خدمة ألو ليبيا: وهو تطبيق من المدار يسمح للمستهلك المراسلة والتحدث مع أي رقم وعلى أي شبكة محلية في ليبيا بدون الحاجة لوجود نت وهو ما يتوافق مع البند الفرعي 6.7.8 الدخول الى الخدمات الأساسية؛ الى جانب خدمة سداد، وخدمة قسط لي؛ وخدمة البطاقة المدمجة: وهي عبارة عن بطاقة اشتراك مدمجة إلكترونيا ضمن بعض الهواتف والأجهزة الذكية ويمكن من خلالها تفعيل أكثر من رقم بدون الحاجة لتنشيط بطاقة اشتراك بلاستيكية عادية.
- البند الفرعي 6.7.4 من معيار ايزو 26000 تحت الموضوع الأساسي قضايا المستهلك نجد ان الشركة توفر خدمة بنك الدم #191*: هي خدمة مجانية تقدمها شركة المدار لمساعدة المرضى المحتاجين إلى عمليات نقل دم للوصول إلى متبرعين في أسرع وقت، وذلك فقط بالدخول للمنظومة وتحديد المنطقة وفصيلة الدم المطلوبة. تمكن هذه الخدمة المشتركين من تسجيل رقم الهاتف وفصيلة الدم ومنطقة

تواجههم في الخدمة كمتبرعين وسيتم التواصل معهم في حالة احتياج مريض ما إلى متبرع. كما يمكن للمحتاجين إلى متبرع تحديد المنطقة وفصيلة الدم المطلوبة، وتقوم الشركة بإرسال رسالة نصية تحتوي على رقم هاتف المشترك المحتاج إلى متبرع إلى 100 مشترك بنفس فصيلة الدم ونفس المنطقة، وللمشارك إمكانية طلب الخدمة مرة واحدة كل 48 ساعة.

➤ كذلك التزام الشركة بالنقد الفرعي الفرعية 6.7.7، فشركة المدار متحصلة على شهادة الأمان ايزو 27001 بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي يتم احترام البيانات الشخصية (الموظفون والعملاء وأصحاب المصلحة) من قبل الشركة؛

➤ في بادئة هي الأولى من نوعها، وحرصاً منها على تثقيف المستهلكين من كافة شرائح المجتمع ولأول مرة في ليبيا، قامت شركة المدار بتنظيم برنامج تدريبي تخصصي لموظفيها في خدمة العملاء في مراكز الخدمات تخص الزبائن من فئتي الصُّم والبُكم في لغة الإشارة، وهذا يبين ان الشركة اخذت بعين الاعتبار الاجراء الخاص بالبند الفرعي 6.7.9؛

➤ بالنسبة للبند الفرعي 6.7.4 تم تحديد مشكلة مخاطر الترددات الراديوية على العملاء والمجتمع، ولكن لم تقدم بحوث او دراسات حول هذه المشكلة او كيفية معالجتها والتقليل منها.

6. المشاركة المجتمعية والتنمية (6.8)

كما بالجدول رقم (2)، تشمل القضية الجوهرية المشاركة المجتمعية والتنمية (6.8) على 7 قضايا فرعية وهي:

6.8.3 المشاركة المجتمعية، 6.8.4 التعليم والثقافة، 6.8.5 خلق فرص عمل وتنمية المهارات، 6.8.6 التطور التكنولوجي، 6.8.7 الثروة وزيادة الدخل، 6.8.8 الصحة، 6.8.9 الاستثمار المجتمعي، وتشيد هذه القضية بالأهداف التالية للتنمية المستدامة: 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.

النتيجة: يتم اختيار الإجراءات المجتمعية بطريقة ذات صلة وفقاً للقضايا الناتجة عن مصفوفة الأهمية النسبية لشركة المدار منمذجه بما يتناسب والمناسبات الاجتماعية والدينية والبيئية للمجتمع الليبي. على سبيل المثال

➤ مبادرة دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وصيانة المباني الخاصة بهم، والنازحين والمتضررين من جراء الحرب؛

➤ لا يوجد توظيف للأطفال او التوظيف الاجباري او على أساس التمييز العنصري؛

➤ تقديم الدعم للمستشفيات في حالة عجزهم عن تقديم الخدمات؛

- المساعدات الإنسانية (السلال الغذائية وخاصة بشهر رمضان الكريم لمساعدة ذوي الدخل المحدود، والعمالة الوافدة)؛
- صيانة المدارس والمساجد والمراكز الصحية؛
- اقامة مسابقات حفظ القرآن الكريم؛
- رعاية المؤتمرات العلمية والأندية الرياضية والمهرجانات الثقافية والسياحية؛
- دعم الطلبة الشهادة الثانوية بشريحة خاصة خلال فترة امتحانات 2019 - 2020 وارسال رسائل نصية بناء على طلب من ووزارة التربية والتعليم بليبيا ومن وزارة التعليم؛
- يتم توصيل العديد من الإجراءات بشكل رئيسي من خلال وسيلة التواصل الاجتماعي الفيسبوك؛
- وحرصاً من شركة المدار على مد جسر التواصل مع أبناء وأهالي المتواجدين بدولة أوكرانيا للاطمئنان عليهم، منحت ميزة استقبال المكالمات من ليبيا عن طريق خدمة التجوال العالمي مجاناً لكل مشتركها المتواجدين في دولة أوكرانيا (فترة + دفع مسبق).
- توفير ملابس العيد لمرضى الأطفال النزلاء بقسم الأورام في مركز طرابلس الطبي.

وفي البند الفرعي 6.8.5 و 6.8.6 من معيار ايزو 26000 تحت القضية الأساسية المشاركة الاجتماعية والتنمية (6.8)، على سبيل المثال قامت شركة المدار الجديد برعاية برنامج ستارت اب إكسبريس وهو ملتقى تفاعلي تنافسي وتربوي أقيم بالجنوب الليبي والذي تنظمه المؤسسة الليبية لتنمية المشروعات ضمن اتفاقية الشراكة التي وقعت شهر ديسمبر 2021. هذا البرنامج هو المرحلة الذي يستهدف 100 متدرب ومتدربة تم اختيارهم من أصل 800 مشروع وفكرة، وهذا يشيد بأهداف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار و11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

6. التوصيات

على الرغم من أن المدار هي شركة رائدة في ليبيا في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتؤدي أداء جيد في العديد من ركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتبين من خلال الدراسة ان هناك امتثال وليس أفضل الممارسات لبعض المبادئ الأساسية والقضايا الفرعية للمسؤولية الاجتماعية للشركة؛ ولا تزال هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين حيث:

1. هناك نقص في رسم استراتيجية واضحة مبنية على ركائز المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتركز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة أساساً على الرعاية والعمل الخيري والمشاركة الشكلية بالمناسبات الثقافية؛ وبالتالي فركائز المسؤولية الاجتماعية (7) والقضايا الفرعية لها (36) لا تؤخذ بعين الاعتبار بشكل واضح، ولا توجد خطط عمل تصحيحية وإدراكية تتعلق بجوانب المسؤولية الاجتماعية؛

2. بالنسبة للبند (5) وهو إدراك المسؤولية المجتمعية والمشاركة مع الأطراف المعنية، فلا يوجد دليل على تحديد أصحاب المصلحة وتحديد أولوياتهم وكيفية التحوار معهم؛

3. على الرغم من أن الحوكمة التنظيمية الواردة بالبند (1) للمعيار يتم تناولها بالشركة في عدة نقاط، إلا أن هناك بعض مجالات التحسين التي يجب مراعاتها:

(أ). تبني استراتيجية مفصلة ومحددة للمسؤولية الاجتماعية للشركة؛ على سبيل المثال يمكن إلى جانب المشاركة المجتمعية الشكلية بالمناسبات الدينية والثقافية، البحث عن احتياجاتهم الفعلية سواء لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك منح الفرص بالمشاركة والتحوار مع الأطراف المعنية.

(ب). ولكي تتميز شركة المدار بالاستدامة أي خلق قيمة لشركة ولأصحاب المصلحة عليها ان تركز على مؤشرات الأداء الرئيسية: البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة فعلى سبيل المثال: يمكن لشركة المدار ان تستخدم مؤشرات متخصصة مثل مؤشر الأداء البيئي ايزو 14000 وهو يعكس متطلبات التنمية المستدامة مثل: مؤشر الإنتاج النظيف، مؤشر مخلفات الإنتاج، مؤشر عدم فقدان الغطاء الشجري، مؤشر الأرض الرطبة مؤشر مواطن الأجناس؛ وكذلك معيار SA8000 لقياس الأداء الاجتماعي للشركات والتزامها تجاه موظفيها، وتحوي المواصفة الدولية SA8000 على تسع عناصر رئيسية قياسية يجب تطبيقها حتى تنال الشركة الشهادة، تقدم هذه المواصفة متطلبات ومنهجية تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل الإجباري والصحة والسلامة المهنية وحرية التجمع وعدم التمييز والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها، وكذلك مؤشر المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 يعكس متطلبات التنمية المستدامة والحوكمة) وقد تم شرحه بالتفصيل بهذه الدراسة.

4. ان تنتقل المسؤولية الاجتماعية ومالها من دور في تحقيق التنمية المستدامة من كونها التزام وامتنال أخلاقي مجتمعي الى التزام قانوني، تتولى الجهات التشريعية بليبيا صياغته لكي يؤتي ثماره على كل الأصعدة وتلتزم به كل المؤسسات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لخلق بيئة صحية.

7. الخاتمة

ان إدماج المسؤولية الاجتماعية في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية هو تفعيل لأهداف التنمية المستدامة، وهو أمر أصبحت تفرضه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية على كل مؤسسة تريد أن تضمن الاستدامة في بيئة صحية. ان قبول شركة المدار بإجراء هذه الاستبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية واختبار مدى التزامها بالمبادئ السبعة للمواصفة ايزو 26000 يعد استجابة منها لقياس مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على المجتمع والبيئة هو دليل الوعي والحرص على مساهمتها في التنمية المستدامة المحلية.

8. المراجع

أبو نصر مدحت ومحمد ياسمين، (2017)، *التنمية المستدامة: مفهومها - أبعادها - مؤشرات*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر .

أحمد ضرار، (2006)، نشأ وتطور مفهوم التنمية المستدامة، *معهد اسلام المعرفة*، جامعة الجزيرة.

إسماعيل محمد، (1991)، *اقتصاديات الصناعة والتصنيع*: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، صفحة 126 - 127.

الحيارى ايمان، (2021)، *تعريف المؤسسة الاقتصادية*، www.mawdoo3.com، [وقت الدخول، 2022].

الاسرج حسين، (2011)، *المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والاتفاق من اجل التنمية في الدول العربية*، MPRA Paper، www.mpra.ub.uni-muenchen.de، [وقت الدخول، 2022].

الاسكوا، (2021)، *خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية*، www.unescwa.org، [وقت الدخول، 2022].

الأمم المتحدة، (2010)، *الأهداف التنموية للألفية*، المذكرة التنموية لثانية، www.sustainabledevelopment.un.org

الحوراني هاني، (2009)، *حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة*، المؤتمر الثاني: *مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية*، صنعاء، اليمن.

العايب عبد الرحمان، (2011)، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد (11)، صفحات 165-194.

الكردى احمد، (2010)، الوظيفة المالية في المنظمة، *المنتدى التمويل الإسلامي*، www.kenanaonline.com ، [وقت الدخول، 2022].

الكندري إسحاق، (2022)، مفهوم التنمية المستدامة: أهميتها وأهدافها وانماطها، www.alkuwaityah.com ،
الهيثي نوزاد والمهندي حسن، (2008)، *التنمية المستدامة في دولة قطر*، الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة - قطر.

ايزو 26000، (2010)، *المواصفة القياسية الدولية*، دليل ارشادي حول المسؤولية الاجتماعية، ترجمة رسمية ISO26000 بالضياف العيد (2013)، *المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة*، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، صفحة 11-12.

بشيخ لامين، (2016)، *ادارة الموارد البشرية ودورها في تحسين انتاجية المؤسسة الاقتصادية*: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، صفحة 25-26.

بن حبيب عبد الرزاق، (2000)، *اقتصاد وتسيير المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

بن سعد وسيلة، (2016)، *تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية*، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر.

بن ربيعان عبد الله، (2019)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف، www.aleqt.com ، [وقت الدخول، 2022].

بو سعادة جلييلة، (2020)، المؤسسة الاقتصادية مفاهيم واساسيات التسيير، www.elearning-facsceg.univ-annaba.dz ، عناية، الجزائر.

جامعة التكوين المتواصل UFC، (2017)، وظائف المؤسسة الاقتصادية، www.sadekalii.blogspot.com ، [وقت الدخول 2022].

جربو محمد، (2011)، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، العدد (1)، صفحات 261 - 277.

شراف عقون، كافي فريدة، بوسراج زهرة، (2017)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، العدد 12، صفحات 343 - 361.

وشيوي يان، شين شين ولوه جيون، (2022)، الدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، www.chinatoday.com.cn

صخري محمد، (2020)، مفاهيم أساسية حول المؤسسة الاقتصادية، *دراسات اقتصادية*، www.politics-dz.com ، [وقت الدخول 2022].

مسعودي محمد، وآخرون، (2019)، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي: *الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعد للدول النامية*. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، صفحة 203 – 211.

مقدم وهيبة، (2014)، *تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال بالجزائر للمسئولية الاجتماعية*: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

Aburounia Hamida., (2007), *Internal Layout Design of Social Housing Sustainability, from Cultural Value Perspective*, Salford University, Salford – UK.

Alexis Gwendolyn., (2011), The Global Sullivan Principles, *Green Business: An A-to-Z Guide*, Volume 5, Chapter: "Global Sullivan Principles", Sage Publications.

Ayres, R., Castaneda, B., Cleveland, C., Costanza, R., Daly, H., Folke, C., Hannon, B., Harris, J., Kaufmann, R., Lin, X., Norgaard, R., Ruth, M., Spreng, D., Stern, D., Bergh, J., (1996), Natural Capital, Human Capital and Sustainable Economic Growth, **Workshop on Assessing the Role of Human and Natural Capital in Economic Production**, Centre for Energy and Environmental Studies, Boston University, Boston: pp.1-20.

Hartwick, J., (1978), “Substitution among Exhaustible Resources and Intergenerational Equity”, **Review of Economic Studies**: Vol. 45, Page 351.

ISO 26000, (2018), *ISO 26000 and the SDGs*, www.iso.org , Switzerland.

ISO 26000 and OECD, (2017), *ISO 26000 and OECD Guidelines Practical overview of the linkages*, Post Publication Organization (PPO), Swedish Standards Institute.

United Nations, (2019), *Transforming our world*, The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, www.sustainabledevelopment.un.org pp. 1- 41, [Access Time, 2022].

SAI, (2014), Social Accountability 8000 International Standard, Social Accountability International, SA8000

WCED, (1987), Our *Common Future*: The World Commission on Environment and Development. Oxford University Press New York: Page 43.

Solow, R., (1986), “On the Intergenerational Allocation of Natural Resources”, *Journal of Economics*, 88 (1), pp. 141-149.